كثير يمكن ايراده في هذا الصدد وهو يثبت ان كافة الاجراءات المتعلقة بتفريغ المنازل ومصادرة الممتلكات والاراضي انما ترمي الى غايتين : غاية توسعية بفرض الامر الواقع وخلق « حقائق جديدة » ، وغاية اخرى هي افساح المجال للمستوطنين الجدد .

ح) **فرض الضرائب الاسرائيلية علـى القدس وبعض الضرائب على المناطـق المحتلة الاخرى** : ذكرنا سابقا الضرائب على الاستيراد التي فرضتها السلطة المحتلة على تجار المناطق المحتلة والتي سببت لهم ضيقا وضغطا جديدا فوق ما يعانونه . بالاضافة الى هذه الضريبة هناك عدة ضرائب اخرى جديدة :

ـ ضريبة الانتاج ، وهي ضريبة على السلع التي تصنع محليا ، وقد تدرجت هذه الضريبة حتى أصبحت تشمل كافة السلع التي تنتج مهما بلغت قيمتها. وازدادت حتى بلغت ١٥ ٪ من قيمة السلعة . من الطبيعي ان يكون أثر فرض هـذه الضريبة كبيرا على ارتفاع الاسعار ، مما سبب ضيقا ، وبشكل خاص، على أصحاب الدخول البسيطة من الحرفيين الصغار (كالنجارين والحدادين ومعامل البلاط والخزف والنسيج واشغال الابرة) . حتى الصناعات البسيطة مثل تلك التي تعبر عن رموز دينية مقدسة شملها هذا الاجراء، فقد احتجز موظفو الجمارك هذا الانتاج الديني ، بحجة انه لم تدفع عليه ضريبة الانتاج .

ـ ضرائب الدخل ، بقصد مزيد من الضغط الاقتصادي والتضييق الهادف الى قهر صمود المواطنين وبالتالي اجبارهم على مزيد من الارتباطات بالمخططات الاسرائيلية ، تلاحق الادارة المحتلة اصحاب المحال التجارية ، الذين يعانون كافة انواع الضيق حتى ان كثيرين منهم أصبحوا عاجزين عن سداد ايجارات محالهم، تلاحقهم الادارة الاسرائيلية بضرورة دفع ضريبة الدخل ، التي تحددها هي بمستواها المطبق في اسرائيل . واكثر من ذلك فانها تطالبهم بضرائب دخل استحقت عليهم قبل الاحتلال (كمطالبتها شركة الزيوت بمبلغ ٢٥ الف دينار كضريبة عن ارباحها، ورفضها اعطاءها براءة ذمة لاجل الاستيراد).

ـ ضريبة الدفاع ، نشرت جريدة القدس الاسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ ٧٠/٢/٤ قرارا لوزير المالية الاسرائيلية يقضي بجباية ضريبة الدفاع عن استهلاك الكهرباء على مواطني القدس العربية ، وقد أعلن احد المسؤولين انه ستتم في المستقبل جباية ضريبة الدفاع على استهلاك الكهرباء في جميع المناطق .

ـ الضريبة على السيارات ، تحصل السلطات الاسرائيلية ٤٠٠٠ ليرة اسرائيلية عن كل سيارة خصوصية تباع الى اي شخص في القدس العربية ، وقد حجزت السلطات كافة السيارات التي بيعت هناك والتي لم يستجب اصحابها للقرار بدفع القيمة المذكورة. بالاضافة الى هذه القضية فاننا نلاحظ هنا الاستنزاف المخطط ، اذ حسبنا على اساس تقدير معين (تشير الارقام التقريبية الى أن الرسوم الجمركية على بضائع المناطق المحتلة تبلغ ربع مليون دينار أردني شهريا) عائدات الخزينة الاسرائيلية طيلة ثلاث سنوات من الاحتلال فقط من الرسوم الجمركية المفروضة على بضائع المنطقة المحتلة فوصلنا الى مبلغ تقريبي هو عشرة ملايين دينار اردني .

ط) **ارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة** : فئات صغيرة من ابناء شعبنا في المناطق المحتلة لم يؤثر عليها كثيرا ارتفاع الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ، بينما عانت وتعاني الكثير من أثر الضغوط الاخرى التي عددناها والتي توجه ضد شعبنا يوميا . هذه الفئات هي : العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل (وسوف نتعرض بعد قليل لاوضاعهم) وموظفو الحكومة الذين يتقاضون راتبين من الادارة الاسرائيلية والحكومة الاردنية . أما باقي فئات شعبنا الرازحة تحت الاحتلال كالمزارعين والعاطلين عـن العمل ، فان ارتفاع الاسعار المضطرد يمثل عبئا حياتيا عليها يكاد يخنقها ويشلها ، فهي كما بينا سابقا ، تتعرض لكافة أنواع الضغوط بالاضافة الى الحالة السياسية القائمة التي يعيشها شعب تحت احتلال معـاد لا يلتفت الى حقوق الانسـان البديهية ولا يراعـي ابسط شروط العيش . نورد فيما يلي بعض الفروقات في اسعار السلع الحياتية الرئيسية بين عامي